في الخاصة

NEWS ALkhassah

{{ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ }}

" المواد المنشورة تقع مسؤوليتها على مصادرها "

- ☒ سبوتنيك الروسية: حزب المؤتمر : نذهب إلى جنيف من " موقع القوة" ((ص**03**))
- ☒ روسيا اليوم: صراع الأجنحة في السعودية وحرب اليمن ((ص**04**))
- ☒ آر إف آي الفرنسي: منظمات غير حكومية: بعد الحرب الأهلية في سوريا.. اليمن هي التالية ((ص**10**))
- ☒ ساندیب واسليكار: المياة والحروب والمستقبل المجهول..! ((ص**13**))

اليمن في الإعلام الخليجي

الحميري لـ"السياسة": احتجاز الصبيحي وشقيق هادي وفيصل رجب لن يطول

صنعاء (السياسة الكويتية):

أكد عضو اللجنة الثورية العليا التابعة لجماعة الحوثي توفيق الحميري أن احتجاز الجماعة لوزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي، واللواء ناصر منصور هادي شقيق الرئيس عبدربه منصور هادي، والعميد فيصل رجب منذ مارس الماضي، كأسرى حرب لن يطول، لكنه لم يحدد موعداً لإطلاق سراحهم.

وقال الحميري في تصريح خاص لـ"السياسة" إنه ليست لدينا رغبة في الاحتفاظ بالصبيحي ورجب وناصر منصور، وهم يحظون بمعاملة إنسانية راقية.

وأشار إلى أن الحوثيين أطلقوا سراح 800 معتقل من المقاومة الجنوبية، وذلك عبر وسطاء قبليين من محافظتي الضالع ولحج.

وأضاف سلمنا كشفاً للصليب الأحمر بأسماء المعتقلين من أبناء المحافظات الشمالية لدى قوات هادي.

اليمن في الإعلام العربي والدولي

حزب المؤتمر لـ"سبوتنيك": نذهب إلى جنيف من "موقع القوة"

صنعاء (وكالة سبوتنيك الروسية) :

أكد محمد أنعم، رئيس تحرير صحيفة "الميثاق" الناطقة بلسان حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني، لـ"سبوتنيك"، أن الوفد الذي يضم حزبه وجماعة "أنصار الله" (الحوثيون)، سيخوض مفاوضات "جنيف-2"، مع وفد الحكومة اليمنية، المدعومة من دولة الخليج، من "موقع قوة"، لأن "العدوان" الذي تقوده السعودية على اليمن، فشل في تحقيق أهدافه، مشدداً على ضرورة إنهاء الصراع سلمياً.

وقال أنعم، "وفد المؤتمر و"الحوثيون"، المفاوضون في "جنيف-2"، ذاهبون للحوار من أجل وقف العدوان السعودي وفك الحصار عن الشعب اليمني... نحن لا نتحدث عن مجرد هدنة، لكن نتحدث عن وقف العدوان وفك الحصار على اليمن... جنيف-2، سيبحث إنهاء العدوان على اليمن".. وأوضح أن، ما أسماه، "العدوان السعودي على اليمن"، وصل لطريق مسدود، ولم تحقق طائرات وقوات "العدوان" أي انتصارات على الأرض في اليمن.

وبسؤاله عما إذا كان "جنيف-2"، سينجح في التوصل لحل سياسي ينهي الصراع في اليمن، قال، "اليمنيون يجب أن يتوصلوا لاتفاق سياسي لحل الأزمة بأنفسهم، دون تدخل خارجي... "هذا ما تحرص عليه الأمم المتحدة، التي تبذل جهوداً كبيرة مع الأصدقاء، خصوصاً روسيا الاتحادية وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن".

وأكد أن الجميع توصل، بعد تسعة أشهر، من "العدوان"، إلى قناعة كاملة بأنه لا بد من العودة لطاولة المفاوضات والخروج بحلول سياسية سلمياً، وليس عن طريق الحرب.

وكان المتحدث باسم "الحوثيين" محمد عبد السلام، أعلن في مؤتمر صحفي، قبيل مغادرته العاصمة صنعاء متجها لسويسرا، أن هدنة إنسانية في اليمن ستدخل حيز التنفيذ قبل يوم واحد من بدء مفاوضات "جنيف-2"، في 15 ديسمبر/كانون الثاني الحالي.

صراع الأجنحة في السعودية وحرب اليمن

موسكو (روسيا اليوم) محمد أحمد :

خرج خالد بحاح نائب الرئيس اليمني وقبل أيام قليلة من موعد المحادثات الخاصة بالسلام عن موقف الرئيس عبد ربه منصور هادي وأعلن أنه يريد إنهاء الحرب، ووقف الدمار الذي أصاب كل شيء ..

تصريحات بحاح تعبير عن موقف حافظ الرجل عليه شهورا وكان سببا في الخلاف المتفاقم مع الرئيس هادي، لكنه ليس موقفه الشخصي فحسب بل هو انعكاس لمواقف داخل التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

منذ عين في موقع نائب الرئيس نظر كثيرون إلى هذه الخطوة باعتبارها مقدمة لنهاية ولاية هادي واستعدادا لمرحلة سياسية جديدة يقودها بحاح وتشارك فيها كافة الأطراف بمن فيها الحوثيون وحزب صالح الى جانب الأحزاب الموجودة في الحكم، ومع إطالة أمد الحرب وتعثر الحسم العسكري ظهر بحاح معبرا عن موقف أحد أجنحة الحكم في السعودية.

يتخذ ولي العهد السعودي محمد بن نايف نهجا قريبا من نهج أبيه الذي أمسك بملف اليمن منذ وفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي تولى هذا الملف منذ ستينات القرن الماضي، كما يمسك ملف التعامل مع الإرهاب، ولهذا يرى الرجل أن استمرار الحرب في اليمن سيتحول الى مصدر ارتزاق للقبائل، كما سيساعد على خلق بيئة أكثر ملائمة لأنشطة الجماعات الإرهابية وتغذية الصراع الطائفي في الخاصرة الجنوبية للمملكة.

خلافا لذلك يقدم ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان نفسه باعتباره الرجل القوي القادر على حماية المملكة والتعامل بحزم مع من يحاول الاعتداء عليها ولهذا يتمسك بخيار الحل العسكري وتدمير قوة الحوثيين والانتقام من شخص الرئيس السابق الذي تتهمه السعودية بعدم الوفاء، وتقول إنه سلم الحوثيين قوات الحرس الجمهوري وغيرها من الوحدات والأسلحة لمهاجمة أراضيها والسيطرة على مناطق واسعة من اليمن.

وإذا ما أضيف الى الصراع داخل جناحي الحكم في السعودية الموقف الشخصي للرئيس هادي والذي تعرض للإهانة من قبل الحوثيين باقتحام منزله ووضعه رهن الإقامة الجبرية قبل تمكنه من الهرب الى عدن، فإن عملية التسوية في اليمن ووقف الحرب ربما تكون تعبيرا عن انتصار طرف على آخر قبل

أن تكون استحقاقا للمواجهة مع الحوثيين بعد الحصار الجوي والبحري الذي قطع كل إمكانات التواصل مع إيران أو غيرها من الحلفاء.

الصحيح أن بحاح يميل الى التسوية ويأمل في أن تكون التسوية طريقه إلى سدة الحكم، لكن التسوية على الجانب السعودي تعني تراجع دور الجناح المتشدد في المملكة لصالح الجناح المعتدل الذي يمثله محمد بن نايف، وهو أمر تدعمه وترغب به الدول الغربية حليفة المملكة والتي باتت تخشى القوة المتنامية للجماعات الإرهابية في اليمن وما لذلك من مخاطر على الأمن الإقليمي والدولي.

اليمن: ساعات عصيبة تسبق موعد انطلاق مباحثات جنيف 2.. تحرك في المسار الدبلوماسي وجمود في الجانب الميداني

تعز (القدس العربي) خالد الحمادي:

تشهد القضية اليمنية ساعات عصيبة مع اقتراب موعد انطلاق المباحثات الثنائية بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين وحلفائهم، المزمع انعقادها في جنيف الثلاثاء المقبل، والتي استغرق الإعداد لها فترة طويلة من العمل الدبلوماسي المتواصل والمكثف للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد.

وبلغت المخاوف ذروتها إثر القلق الكبير من فشل انعقاد هذه المباحثات في الساعات الأخيرة قبيل الجلوس إلى طاولة المفاوضات، إثر عدم التزام الحوثيين بوقف إطلاق النار في المناطق التي يشنون عليها حربا شعواء، وحصارا مطبقا وفي مقدمتها محافظات تعز ومأرب والجوف، كما لم يلتزموا برفع الحصار عن مدينة تعز ولا بالافراج عن المعتقلين السياسيين لديها من المعارضين.

وذكر مصدر سياسي رفيع لـ«القدس العربي» فضّل عدم الكشف عن هويته «نلمس تقدما ملحوظا على الصعيد الدبلوماسي ولكننا لا نرى أي خطوات عملية على الأرض من الناحية العسكرية والإنسانية، باتجاه إنجاح المباحثات في جنيف».

وأوضح أن «هناك عدم مواكبة للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحلال السلام في اليمن ولا دلائل من قبل الحوثيين على إثبات حسن النوايا في اتجاه مؤتمر جنيف حتى الآن». مشيرا إلى أن «الحكومة والمتمردين يستعدون للذهاب إلى جنيف للمباحثات وقد أعلنوا عن تشكيل وفودهم التفاوضية، بينما القصف العشوائي للميليشيات الحوثية على تعز والحصار المطبق عليها في تصاعد مستمر». وأضاف «إذا استمر الحال على هذا النحو خلال اليوم الأحد ويوم الاثنين فإنه لن يكتب لهذه المباحثات النجاح وستظهر مؤشرات فشلها منذ اليوم الأول لانعقادها، حتى لو التزمت دول التحالف بوقف اطلاق النار من طرف واحد، أيام المباحثات».

وكانت الحكومة اليمنية والمتمردون الحوثيون أعلنوا عن تسليم قائمة أسماء وفودهم التفاوضية إلى مؤتمر جنيف للأمم المتحدة التي ترعى هذه المباحثات، وأن الطرفين يستعدان للتوجه إلى هناك لخوض غمار هذه المباحثات التي تعتبر الأهم والأصعب على كل الأطراف، حيث أن فشلها سيخلف وضعا كارثيا على كل الصعد السياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام المستقبل المجهول لليمن واليمنيين.

الحكومة اليمنية ودول التحالف العربي وفي مقدمتها السعودية تواجه ضغوطا دولية كبيرة وبالذات من الأمم المتحدة، باتجاه وقف إطلاق النار ووضع نهاية عاجلة لهذه الحرب التي خلّفت وضعا إنسانيا كارثيا على اليمنيين، ودفعت بنحو 80 في المئة من السكان إلى حافة المجاعة بسبب ندرة المواد الغذائية وتعثّر وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وفي الطرف الآخر، فالمتمردون الحوثيون لا يأبهون بأي ضغوط أو خسائر مادية أو بشرية في هذه الحرب، لعدم شعورهم بالمسؤولية الإنسانية أو الاجتماعية حيال الشعب لأنهم لم يجيدوا لعب الدور الحكومي، كسلطة أمر واقع في العاصمة صنعاء وبقية المناطق التي يسيطرون عليها، كما لم يحترموا سكان بقية المناطق المعارضة لهم، وهي التي تتعرض حاليا من قبلهم لأعنف قصف عشوائي وحصار إنساني غير مسبوق.

ويعتقد العديد من المحللين السياسيين في اليمن أن مباحثات جنيف المقبلة محفوفة بالقليل من التفاؤل والكثير من التشاؤل والاحباط وأن عوامل فشلها أكثر من مؤشرات نجاحها في ظل عدم الشروع حتى الآن في إثبات النوايا الصادقة وخطوات بناء الثقة بين المتفاوضين، «غير أنها تظل محطة مهمة وخطوة ضرورية للبدء في مسار السلام ووضع حد لهذه الحرب المجنونة التي أكلت الأخضر واليابس في اليمن ودمرت البلاد والعباد» على حد تعبيرهم.

الحوثيون يسوقون وقف إطلاق النار على أنه انتصار

صنعاء (العرب اللندنية) صالح البيضاني :

أعلن الحوثيون عن ممثليهم في مؤتمر السلام اليمني الذي سيعقد في سويسرا برعاية منظمة الأمم المتحدة. وأتت هذه الخطوة بالتزامن مع تدشين حملة إعلامية موجهة للداخل تحاول إظهار الحوثيين بمظهر المنتصر الذي استطاع فرض شروطه في الوقت الذي تشير فيه الوقائع إلى رضوخ الانقلابين لقرارات المجتمع الدولي دون قيد أو شرط وقبولهم بالجلوس مع الحكومة الشرعية كطرف متمرد.

وكشفت مصادر أن المتمردين يعدون خطة إعلامية بالتنسيق مع خبراء من حزب الله لتقديم وقف إطلاق النار على أنه انتصار، في تكرار لما قامت به الآلة الإعلامية للحزب سنة 2006 من تصوير لاتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل في حرب تموز على أنه نصر.

وبدأ عدد كبير من الإعلاميين والناشطين المعادين للحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح خطة إعلامية مضادة لكشف حجم الهزيمة التي لحقت بالمتمردين على يد قوات الشرعية والتحالف العربي.

ويعمل الحوثيون على إظهار قرار وقف إطلاق النار على أنه تم برضاهم ودون أيّ ضغط، فيما يقول المراقبون إن ضغوطا خارجية كبيرة مورست عليهم للقبول به والذهاب إلى سويسرا على قاعدة القرار الأممي 2216 الذي يجبرهم على الانسحاب من المدن وتسليم أسلحتهم إلى الحكومة الشرعية.

ويحاول الإعلام المرتبط بإيران أن يقلل من الخسائر التي مُني بها الحوثيون على الأرض في مواجهة المقاومة الشعبية والجيش الوطني المدعومين من التحالف العربي الذين ضيقوا عليهم الخناق على جبهات متعددة.

وتوقعت مصادر دبلوماسية الإعلان عن وقف لإطلاق النار مع بدء مشاورات سويسرا المقرر لها أن تنطلق في الخامس والعشرين من الشهر الجاري في محاولة لتهيئة الأجواء الكفيلة بإنجاح الحوار وسحب الذرائع الحوثية التي تختلق الأعذار أمام تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة اليمنية.

ووفقا للسكرتير الصحفي في مكتب الرئاسة اليمنية مختار الرحبي فقد باتت الكرة في ملعب الحوثيين.

وقال الرحبي في تصريح لـ"العرب" إن الجانب الحكومي الشرعي يتطلع لأن يكون مؤتمر سويسرا هو إنهاء للانقلاب على الشرعية والبداية الحقيقية لتنفيذ القرار الدولي 2216 الذي يماطل الحوثيون في تنفيذه.

وأضاف أن المؤتمر هو الفرصة الأخيرة للحل السلمي والسياسي وعلى الانقلابيين عدم التصعيد والالتزام بالتهدئة وإنجاح المشاورات.

وعلى الرغم من حرص المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة ومبعوثها الخاص الى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد على إنجاح الجولة القادمة من المشاورات بين الحكومة اليمنية والانقلابين إلا أن ثمة العديد من المؤشرات التي تؤكد على مضي الحوثيين قدما نحو إحكام سيطرتهم الفعلية على مناطق نفوذهم وتكريس وجودهم كأمر واقع لا مناص منه وهو ما يتعارض وفقا لمراقبين مع جوهر القرار الدولي رقم 2216 الذي يلزم الحوثيين بإنهاء كافة مظاهر انقلابهم على الشرعية في الحادي والعشرين من سبتمبر 2014.

وكانت "العرب" قد كشفت في وقت سابق عن تحركات دبلوماسية دولية تهدف لجمع الأطراف اليمنية على مائدة واحدة في سويسرا بعد تقريب وجهات نظر الشرعية والانقلابين من خلال مشاورات متعددة احتضنتها العاصمة العمانية مسقط وقام خلالها المبعوث الدولي ولد الشيخ أحمد بانتزاع موافقة الانقلابيين على الرضوخ للقرارات الدولية.

ويرى المحلل السياسي اليمني عبدالله إسماعيل أن هناك معطيات جديدة على الأرض تمنح بعض التفاؤل في الوصول إلى حل بينها خاصة تقدم قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية على أكثر من جبهة إضافة إلى الرسائل الدولية الواضحة بضرورة التوجه الجاد لحل القضية اليمنية.

وأضاف إسماعيل أن الشواهد على الارض تؤكد أن الانقلابيين يرون في هذه المشاورات فرصة قد تكون أخيرة لبقائهم ضمن العملية السياسية، وهم بذلك يحاولون استخدام كل ما بقي لهم من قدرات للضغط على تعز أو الانتحار في جبهات أخرى وبيع الوهم الإعلامي لمحاولة كسب ما يمكن على طاولة المشاورات.

ويذهب الكثير من المراقبين إلى أن موافقة الحوثيين على القرارات الدولية والتي تعد جزءا من استراتيجية لكسب الوقت وامتصاص الغضب الدولي ربما تدفع بهم للموافقة على مخرجات مؤتمر سويسرا بما في ذلك تصاعد الضغط الدولي ونفاد صبر الجوار الإقليمي، إلا أن التحدي الحقيقي يظل متمثلا في طريقة تعامل الحوثيين مع هذه المخرجات على أرض الواقع وخصوصا الجزئية الأهم المتعلقة بالانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة.

وتأتي كل تلك الهواجس مع استمرار الحوثيين في بسط نفوذهم على مؤسسات الدولة وتغيير تركيبتها لصالح مشروعهم.

ويبدو الباحث السياسي اليمني ثابت الأحمدي أقل تفاؤلا بنجاح مؤتمر سويسرا والذي يعتقد أنه سيكون بداية لمشوار طويل من المشاورات الفاشلة التي لن تغير من الواقع اليمني شيئا.

ويتحدث ثابت عن حقيقة الأزمة القائمة بالقول إن "القضية اليمنية تتمثل في سلطة انقلابية أمسكت بزمام الأمور بضوء أخضر من الخارج ولولاه لما تجرأ الانقلابيون على الاعتداء على مؤسسات الدولة وتقويض السلم الاجتماعي والعبث بمقدرات الشعب ".

تـرجـمـات

منظمات غير حكومية: بعد الحرب الأهلية في سوريا، اليمن هي التالية

بقلم: كليا براود هيرست

باريس (موقع آر إف أي الفرنسي الناطق باللغة الإنجليزية) ترجمة: خالد النظاري- سبأ) :

تقول منظمة العفو الدولية إن لديها أدلة تكشف أن قوات التحالف التي تقودها السعودي استهدفت مدرسة خلال غارات جوية في اليمن مما يعد انتهاكاً للقانون الدولي. ومن المتوقع أن تمتثل الأطراف

المتحاربة في اليمن لوقف إطلاق النار بمجرد الشروع في محادثات سلام في جنيف يوم 15 ديسمبر كانون الأول.

لقد ظلت منظمة العفو الدولية تحقق على أرض الواقع، وقد وقعت خمس غارات جوية على المدارس ما بين أغسطس وأكتوبر 2015.

وقد قتل خمسة مدنيين وأصيب 14 شخصا على الأقل، بينهم أربعة أطفال.

وكان التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية قد شن سلسلة من الغارات الجوية غير القانونية على المدارس التي تستخدم لأغراض تعليمية – وليست عسكرية – وتشدد المنظمة غير الحكومية على أن هذا يتعارض مع القانون الدولي والإنساني.

"في الحالات التي تم توثيقها في هذا التقرير، كان واضحا من الأدلة المادية من مواقع الضربات، ومن شهود عيان أن هذه المدارس لا تستخدم لأغراض عسكرية" بحسب ما أخبرتنا به لاما فقيه، كبير مستشاري الأزمات في منظمة العفو الدولية، التي عادت مؤخرا من اليمن.

"لقد كانت هناك حالات أخرى في اليمن حيث استخدمت بعض المدارس كثكنات ومراكز احتجاز ومخازن أسلحة. ونحن نحث وبقوة على عدم استخدام المدارس بهذه الطريقة لأن ذلك يمكن أن يحولها إلى أهداف عسكرية مشروعة."

وأوضحت أن هناك حاجة ملحة لجميع الدول التي تورد أسلحة إلى قوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إلى وقف جميع شحنات الأسلحة.

في نوفمبر، وافقت واشنطن على صفقة بقيمة مليار ومئتين وتسعين مليون دولار لتزويد ترسانة سلاح الجو السعودي بالوقود.

ومنذ تصاعد النزاع، ظل الوضع على الأرض مزري ويذهب الكثيرون إلى حد القول إن اليمن يمكن أن تصبح سوريا الثانية في غضون أشهر.

إن التماسك الاجتماعي بات يتهاوى، وأضحت مساجد الشيعة تستهدف للمرة الأولى من قبل المتطرفين السنة.

"سوف يحتاج هذا البلد 10 سنوات على الأقل حتى يعود إلى وضعه الذي كان عليه قبل الحرب، من الناحية الاقتصادية، والذي لم يكن أصلاً بالوضع الجيد جدا. لذلك ما نراه في هذه الحرب، إلى جانب العديد من الجرحى، فإننا وفي منظمة أطباء بلا حدود وحدها قد عالجنا أكثر من 16 ألف ضحية منذ بداية النزاع في مارس آذار وكثير منهم من المدنيين،" حسب ما أخبرتنا به كارلين كليجر مديرة الطوارئ لدى منظمة أطباء بلا حدود في اليمن. وقالت إنها قلما رأت مثل هذا الصراع الضاري.

"ولكن ما نراه أيضا أنه وبسبب الحظر على الأسلحة، فإن الوقود لم تعد تورد إلى البلد، كما أن الغذاء لا يصل إلى البلد، علماً أن هذا البلد يعتمد في 90 بالمئة من غذائه ووقوده على الواردات القادمة من الخارج. إن تكاليف هذا الصراع عالية بشكل لا يصدق. وبغض النظر عمن سيفوز، أو ماهية اتفاق السلام الذي سيُتوصل إليه، فإن الأضرار التي لحقت بهذا البلد ضخمة وسيستغرق سنوات قبل يعود هؤلاء الناس لعيش معا من جديد."

ومن المقرر أن تبدأ محادثات السلام يوم الثلاثاء المقبل في جنيف، وسوف يحضر المحادثات معظم الأبطال الهامين في الصراع.

الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح سوف يكونون هناك وسوف تكون هناك هدنة لمدة أسبوع خلال المفاوضات التي تدعمها الأمم المتحدة.

"أنا لا أعتقد أن هذه المحادثات قد تحقق شيئا. فالقتال لا يزال كثيف، وكلا الطرفين ما زالا يعتقدان أنهما قادران على الفوز في هذه الحرب. فالحوثيون والرئيس السابق يعتقدون أنه بإمكانهم استعادة الأراضي التي فقدوها في الشهور القليلة الماضية، وما يزال ائتلاف حكومة هادي يعتقد أنه بإمكانهم استعادة العاصمة صنعاء" حسبما قاله براء شيبان، وهو عضو في الحوار الوطني اليمني، مخبراً موقع آر إف أي.

ويضيف براء شيبان "إن ما يحدث الآن هو أن كلا الطرفين يقاتلان دون أي مكاسب في الحرب، وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يكون القتال عنيفاً في جميع أنحاء البلد، ولكن من دون أي انتصار واضح لأي طرف. أعتقد إذا كانت حكومة هادي خلال الأشهر الماضية قد تمكنت من تأمين مدينة تعز، ربما كانت الأشياء قد تغيرت، لأن الأطراف الأخرى كانوا قد شعروا بأن عليهم تقديم تنازلات. ولكن بالوتيرة الحالية، لا أعتقد أن أي شيء سوف يتغير."

وقد أفاد بعض المحللين أن المحادثات تأتي في الوقت المناسب حيث أنه وعلى ما يبدو أن هناك جهود متزايدة لدحر جماعة الدولة الإسلامية المسلحة – وهذا يمكن تحقيقه بشكل أفضل إذا توحدت جميع الفصائل.

منذ مارس عندما تصاعدت حدة الصراع، ظل الجهاديون يستغلون غياب السلطة في اليمن.

مقالات ودراسات

المياه والحروب والمستقبل المجهول

بقلم: ساناديب واسليكار

ترجمة: عبدالرحمن أبوطالب

في ديسمبر 2009، التقيت وليد المعلم وزير الخارجية السوري، في مكتبه في دمشق، جنبا إلى جنب مع سياسي بريطاني بارز. حيث أطلعنا على رؤيته لعملية السلام مع إسرائيل على مراحل. كان لديه شرطين أساسيين.

الشرط الأول، ضمان تأمين الوصول إلى مياه طبريا. والشرط الثاني، وجوب أن تتعهد تركيا بعملية السلام. وقال إن الحكومة في دمشق يمكنها فقط أن تثق في دولة واحدة كضامن لمصالحها. هذه الدوله كانت تركيا تحت قيادة أردوغان.

اقترحت مجموعة الاستبصار الاستراتيجي (SFG) في تقريرها الذي صدر في فبراير 2011 حول "السلام الأزرق" عدة حلول لاستخدام المياه كأداة للسلام والازدهار في الشرق الأوسط. أحد هذه

الحلول تم موائمته وفقا للإطار الذي طرحه المعلم. ولكن الحرب الأهلية اجتاحت سوريا بعد شهر من صدور هذا التقرير.

كان السبب الرئيسي وراء هذه الحرب هو تآكل العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. غير أن أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك كان الجفاف وفشل مساعي التعاون الإقليمي في مجال المياه، وهو ما أجبر الكثير من المزارعين، نتيجة للفقر، إلى الهجرة إلى المدن وتحميلها فوق طاقتها. وتحول أكثر الحلفاء الموثوقين لدى سوريا [تركيا] إلى أكثر أعدائها قساوة. وهاهي الحرب الإقليمية التي تلت ذلك تهدد الآن بأن تتحول إلى مواجهة عالمية.

لقد أدرك القادة في بعض المناطق الأخرى من العالم أهمية العلاقة الغير معلنة بين المياه والسلام والأمن. حيث تحسنت العلاقات بين الهند وبنغلاديش بشكل كبير عندما تم وضع مسودة معاهدة لإدارة نهر تيستا في اتفاق كبير ضمن التفاهمات الأمنية.

استطاعت مجموعة الاستبصار الاستراتيجي في عام 2013 أن تجمع قادة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في الهند وبنغلاديش لإعداد الإطار الذي من شأنه أن يؤدي إلى توقيع معاهدة نهر تيستا واستحداث آلية معينة لتجنب الصراع على المياه للألف سنة المقبلة. وفي يوغوسلافيا السابقة، وبعد توقيع اتفاق دايتون للسلام في منتصف التسعينات من القرن الماضي، دخلت الدول المولودة حديثا مباشرة في اتفاق ينص على الإدارة المشتركة والتعاونية لنهر السافا. وقد ساهم ذلك في تحقيق السلام والتعاون في منطقة البلقان التي شهدت الموت والعنف حتى ذلك الحين.

بدأت المعادلة الدقيقة بين المياه والحرب والسلام في الظهور في أجزاء مختلفة من العالم دون أن يلاحظها الرأي العام العالمي، وقد اتخذت مجموعة الاستبصار الاستراتيجي خطوتين في هذا الصدد. أولا، قامت المجموعة بتطوير تعاون مائي مشترك لعدد 219 حوض نهري مشترك في 148 دولة. وقد أثبت ذلك أن أي بلدان يشتركان في تعاون نشط في مجال المياه لن يذهبا إلى الحرب لأي سبب آخر.

ثانيا، تعاونت المجموعة مع الحكومة السويسرية في سبيل إنشاء لجنة عالمية رفيعة المستوى تعنى بمجال المياه والسلام بحلول نوفمبر عام 2016. تظم هذه اللجنة حكومات 15 دولة من جميع القارات، ويترأسها دانيلو تورك، الرئيس السابق لسلوفينيا. الأمير الحسن بن طلال من الأردن هو أيظا أحد أعضاء اللجنة.

سترد اللجنة على الطعون التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لدراسة الروابط بين المياه والسلام والأمن. كما ستقترح اللجنة هيكلية عالمية لاستخدام المياه كأداة للسلام من خلال الحوافز المالية والعمل على إنشاء آليات دبلوماسية-مائية والتشجيع على تشكيل هيئات مشتركة لإدارة المياه في جميع الأحواض وتعزيز أفضل الممارسات، والأهم من ذلك إشراك كبار القادة السياسيين في المحادثات حول المياه. ستعقد اللجنة العديد من المشاورات في أنحاء مختلفة من العالم وتقدم تقريرها إلى منظمة الأمم المتحدة بحلول ديسمبر كانون الاول عام 2017.

وفي حال نجحت اللجنة في إعداد هيكلية عملية، فسوف يكون لذلك تأثير على حياة 2.3 مليار شخص يعيشون في أحواض الأنهار المشتركة في العالم النامي علاوة على اقتصاد سنوي مشترك يبلغ 10 تريليون دولار. ومع مرور السنين، ونتيجة لانتشار الإدارة التعاونية للمياه، فإن نسبة الانتاج الرأسمالي الإضافي ستنخفض وسينخفض الإنفاق العسكري أيضا. وهذا سيخلق أرباح سنوية تقدر بـ 200 مليار نتيجة السلام. أما إذا فشلت اللجنة في اقتراح هيكلية عالمية مقنعة، فسوف تحل الفوضى.

يبلغ معدل استنزاف الموارد المائية في الوقت الحالي أكثر من 320 مليار متر مكعب في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وهذا يعادل اختفاء عشرة أنهار بحجم نهر الفرات من على وجه الأرض كل عام. إذا استمر هذا الاستنزاف، سيكون هناك انخفاض حاد في إنتاج الأغذية وزيادة الطلب الجديد لحوالي 200-300 مليون طن من الحبوب الغذائية في السوق العالمي، وهذا بدوره سيؤدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات غير مسبوقة. وستتوالى أعمال الشغب بسبب الغذاء، ليس فقط في نيبال ونيجيريا، ولكن أيضا في بيرو وباراغواي. لن ينجو أي بلد في العالم من كارثة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والهجرة القسرية، والإرهاب، والحكم الاستبدادي، وربما حرب عالمية تبدأ في عام 2039.

لقد حذر ديدييه بيركهالتر، وزير الخارجية السويسري، بمناسبة إنطلاق أعمال اللجنة قائلا "الماء لا يقتصر فقط على التنمية. بل يرتبط أيضا بالأمن". وهذا ما أدركته سوريا في ديسمبر عام 2009، لكن الفشل في اتخاذ إجراءات عاجلة حينها دفع الشرق الأوسط برمته إلى الهاوية. لقد حان الوقت لكي يستيقظ العالم قبل أن تتكرر قصة سوريا في كل منطقة.

*** الدكتور ساندیب واسلیکار، رئیس مجموعة الاستبصار الاستراتیجي وهي مؤسسة بحثیة دولیة تعمل مع 50 دولة في أربع قارات.**

تقسيم اليمن يتجه إلى الواقعية.. دفع إماراتي وتساؤل عن الغاية؟

ابوظبي (الإمارات 71) :

إعلان عدن (جنوب اليمن) عاصمة "مؤقتة" لليمن.. لعله كان أول وأبرز مؤشر لخطة الانفصال، والذي أثار استغراب الكثير من المحللين لدى الإعلان عنه مع بدء الأزمة في اليمن، لا سيما وأن ما كان يجب أن يحصل في حينه إعلان عدن كـ "مركز انطلاق" لتحرير العاصمة صنعاء.

بعدها توالت الأحداث والقرارات بشكل يعزز الفكرة، فقد تم إقالة محافظ عدن نايف البكري (قائد المقاومة الشعبية في عدن المحسوب على التيار الإصلاحي الإسلامي في اليمن)، والذي أبدت أبوظبي امتعاضها من تعيين، ثم اغتيال محافظ عدن الذي استلم مكانه، اللواء جعفر محمد سعد، الذي قضى مع ثمانية من مرافقيه بانفجار سيارة استهدفت موكبه، لكن الأكثر لفتاً للانتباه هو الشخص الذي تم تعيينه مكانه.

فقد أثار تعيين الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، للقياديين بالحراك الجنوبي الانفصالي بمحافظة الضالع، العميد عيدروس الزبيدي، محافظا لمحافظة عدن، والعقيد شلال علي شايع، مديرا عاما للشرطة في عدن، شهية المحللين للحديث عن قرب تحقيق فكرة انفصال اليمن الجنوبي، بل وبدء تنفيذها عملياً.

سالم البيض بصفته .. في أبوظبي

يوم التاسع من الشهر الجاري نشرت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "وام" خبراً قالت فيه إن وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، استقبل في أبوظبي علي سالم البيض، "رئيس اليمن الجنوبي السابق" الذي يزور الإمارات، واستخدم وصفه كرئيس سابق لليمن الجنوبي.

يؤكد محللون سياسيون يمنيون أن قرار تعيين الزبيدي وشايع جاء بضغط من حكومة أبوظبي، التي كانت داعمة للحراك الانفصالي منذ سنوات، وهيأت لهم بيئة مناسبة للتحرك وقيادة الاحتجاجات المختلفة منذ عام 2007 وحتى اليوم.

ويعتبر هؤلاء أن "الإمارات تسعى بهذه التصرفات إلى التحكم بملف الجنوب وإبقائه في يدها حتى في ظل سلطة الرئيس هادي، وإزاحة السعودية منه، خاصة وأن ثمة ورقة أخرى بيدها هي ورقة أحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس المخلوع وأموالهما التي تدار في الإمارات وتعمل الإمارات لأن تكون متحكمة بخيوط اللعبة في اليمن".

تردد أن دولة الإمارات تسلمت المسؤولية كاملة عن مدينة عدن بعد التحرير، المدينة التي تعتبر الآن معقل الحكومة الشرعية بعد سيطرة الحوثيين على غالبية المدن الشمالية، إذ تقود الإمارات القوات المشاركة في تأمين عدن بعد تحريرها، ومن جانب آخر بدأت الإمارات في بسط نفوذها داخل المسار السياسي للأزمة اليمنية، خصوصا وأن رئيس الحكومة خالد بحاح، المقرب من أبوظبي، بدأ يتململ من تحركات الرئيس هادي، حيث أصبح النقد عبر وسائل الإعلام وليس داخلياً، وهو ما أعطى مؤشراً على حجم الخلافات.

يرى البعض أن سر التحرك الإماراتي النشط في اليمن يعود إلى محاولة إبعاد كافة قيادات الإصلاح عن قيادة المقاومة الشعبية، بالإضافة لرفض أي خيار سياسي أو عسكري يعزز دور الإسلاميين في السلطة أو على الأرض.

انفراد في عدن

على الصعيد السياسي، فثمة تناقض واضح في الدور الذي تلعبه أبوظبي داخل هذا المسار، فهي تحتفظ حتى الآن بعلاقة مع المخلوع علي عبدالله صالح وحزبه بل إنها رغم دورها العسكري في اليمن تستضيف قائد قوات الحرس الجمهوري السابق، أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس المخلوع، إلى جانب أفراد من أسرة المخلوع نفسه، وهي التي تحارب تحالفه مع الحوثيين، ولكنها لا تكف عن محاولات فك ارتباطه عن هذا التحالف وإدخاله في مفاوضات سياسية، وفي المقابل يستثني صالح

أبوظبي من أعدائه ويمنع منافذه الإعلامية من مهاجمتها كبقية دول التحالف العربي الذي يشن الحرب على اليمن.

في اليمن، هناك من أصبح يرى أن الرغبة الإماراتية في الانفراد بالدور الرئيسي لدى محافظات الجنوب تثير شكوكًا حول نواياها، فقد ظهرت هذه النبرة عقب زيارة خالد بحاح لأبوظبي، ومن ثم تصاعد الحديث عن انفصال الجنوب، حيث كشف في حينه مصدر حكومي يمني مقيم في الرياض النقاب عن أن هادي انزعج من زيارة بحاح للإمارات، بعد أنباء وصلت إليه حول تفاهمات عقدها بحاح مع المسؤولين في أبوظبي، تتضمن مسألة تقسيم جنوب اليمن، وتسوية تكفل مخرجًا لصالح والحوثيين بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

مصلحة اقتصادية أيضاً

فإلى جانب المصالح السياسية، وإبعاد الإسلاميين عن الحكم في اليمن، هناك مصالح اقتصادية تعزز السعي لفكرة دعم الانفصال في اليمن، بحيث تتم عبر تعزيز الحراك الجنوبي، إذ ترى الإمارات في مدينة عدن تهديدًا وجوديًا لها في مجال المدن اللوجستية، نظرًا للموقع الإستراتيجي لميناء هذه المدينة الذي يطل على مضيق باب المندب حيث تمر 12% من التجارة العالمية.

وبما أن الإمارات تمتلك ميناء دبي الذي يُعد من أهم الموانئ اللوجستية في هذا الصدد وميناء عدن من الموانئ التي تشكل تهديدًا لهذا القطاع الحيوي في الإمارات، لذلك تحاول الإمارات عبر تدخلها في عدن إيقاف هذا الخطر بكافة الأشكال، وكذلك تحاول أبوظبي أن تكون اللاعب الرئيسي في عدن حتى تسيطر على أي محاولات لإحياء ميناء عدن.

علاقات .. لصنع الانفصال !

ويرى البعض في سياق تحليله لما يجري في اليمن، أن أحد أهم الأسباب التي تفسر تواصل أبوظبي مع جميع الأطراف اليمنية، في الشمال وفي الجنوب، سعيها بشكل غير معلن لتقسيم اليمن، ففي الوقت الذي كانت تهيمن فيه الإمارات وقواتها على ملف تأمين عدن كمركز لتحرير صنعاء، كان

ضاحي خلفان المقرب من دوائر صنع القرار فيها يتحدث عن تبنيه بقوة ملف انفصال الجنوب معلنا ما أسماه "دولة اليمن الجنوبي".

ويتطلب ملف التقسيم، بحسب قول محللين، ضرب الأطراف ببعضها البعض وشق الصف بينهم واستبعاد الأطراف المتمسكة بخيار وحدة اليمن، فأبوظبي تملك ولا زالت علاقات قوية مع عائلة المخلوع علي عبدالله صالح، ومع حكومة خالد بحاح وتتواصل مع الرئيس عبدربه هادي، والحراك الجنوبي ويتغير موقفها من كل طرف بحسب طبيعة المرحلة، حسب قولهم.